

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦١٥

الجمعة، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

(أوروغواي)	السيد بيرموديث	الرئيس
السيد إيليتشوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
لسيد أويارثون مارتشيسي	إسبانيا	
السيد لوكاس	أنغولا	
السيد يلتشينكو	أوكرانيا	
السيد راميريث كارينيو	جمهورية فنزويلا البوليفارية	
السيد سيس	السنغال	
السيد شو شونغ سينغ	الصين	
السيد دولاتر	فرنسا	
السيد إبراهيم	ماليزيا	
السيد أبو العطا	مصر	
السيد رايكروفت	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد فان بوهمين	نيوزيلندا	
السيد بريسمان	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد يوشيكواوا	اليابان	

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (٢١-٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1602264 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في جلسة اليوم، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما ممثلا فرنسا ومصر، وهما اثنان من الرؤساء المشاركين لبعثة مجلس الأمن التي أوفدها إلى أفريقيا خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير.

أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا الذي سيقدم لنا إحاطة إعلامية عن زيارة مجلس الأمن إلى بوروندي.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير، قام مجلس الأمن بزيارة بوروندي للمرة الثانية خلال أقل من عام، وذلك في أعقاب الزيارة التي نُظمت في ظل الرئاسة الفرنسية للمجلس في آذار/مارس ٢٠١٥. وبصفتي أحد منظمي البعثة، إلى جانب الولايات المتحدة وأنغولا، يشرفني، وكما جرت العادة، أن أقدم إلى المجلس إحاطة إعلامية بشأن زيارتنا إلى بوروندي. وسيقدم لنا ممثل مصر، الذي أشرف على جزء الزيارة الخاص بالاتحاد الأفريقي في ٢٣ كانون الثاني/يناير، إحاطة إعلامية عن زيارة المجلس إلى أديس أبابا. وسأدلي بعد ذلك ببعض ملاحظات بصفتي الوطنية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الأمانة العامة على الجهود الكبيرة التي بذلتها لتنظيم هذه الزيارة،

مما مكنا من القيام بها في ظروف جيدة وجعلها مثمرة قدر الإمكان. وأود أيضا أن أشكر مسؤولي بوروندي وغيرهم ممن التقينا بهم هناك على اجتماعهم معنا.

تندرج الزيارة ضمن فئة المتابعة للحالة في بوروندي، التي لا تزال تشكل مسألة تثير قلق المجلس البالغ. بداية، أود أن أشير إلى أن مجلس الأمن اتخذ القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥) في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وأصدر بيانا رئاسيا (S/PRST/2015/18) في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وأصدر بيانا صحفيا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ وكان القرار والبيانان بمثابة الإطار المرجعي ودليل للرسائل التي يرغب مجلس الأمن في نقلها إلى محاوريه خلال الزيارة. وفي الأساس، شدد المجلس على الأهمية الحيوية للامتناع عن أي شكل من أشكال العنف وتعزيز الحوار السياسي، الذي بدأ في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وحماية الناس عن طريق ضمان زيادة احترام حقوق الإنسان وتحسين العلاقات مع المجتمع الدولي، سواء كان ممثلا في جماعة شرق أفريقيا أو الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة.

واجتمع المجلس في البداية مع مجموعة ضمت اثنين من رجال الدولة المخضرمين ورؤساء سابقين لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بمبادرة السلام الإقليمية في بوروندي، وقد استطعنا الإمام تماما بأهمية الامتثال الكامل لأحكام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة نصا وروحا من أجل إيجاد حل للحالة الراهنة في بوروندي. ثم اجتمع وفد مجلس الأمن مع ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، الذي قدم لنا بيانا مفصلا بشأن الحالة في بوروندي وتطرق إلى التطورات السلبية التي حدثت في الشهور القليلة الماضية.

وجلسنا مع ممثلين للمجتمع المدني والذين دلت شهادتهم على تحديهم للسلطات البوروندية، ولا سيما لقوات الأمن، وعلى الحاجة الواضحة والملحة إلى توفير حماية من جانب المجتمع الدولي. كما اجتمع المجلس مع ممثلين لمختلف

خارجي ولا سيما من قبل الاتحاد الأفريقي. وشكر المجلس على اهتمامه ببوروندي على مر السنين وقال إنه مستعد تماما لمواصلة الإبقاء على علاقات جيدة مع الأمم المتحدة.

وتوجهت بعثة المجلس بعد ذلك إلى إثيوبيا للاجتماع مع الاتحاد الأفريقي، وسأترك هذا الجزء لزميلي، ممثل مصر، مع العلم بأن من الواضح أن ثمة دروسا يتعين على المجلس الخروج بها من رحلتنا إلى بوروندي في ضوء القرارات التي ستخدها الجهات الفاعلة الإقليمية قريبا جدا. وقبل أن أسلم الكلمة لزميلي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية.

كما يعلم المجلس، فإن فرنسا تتابع الحالة في بوروندي عن كثب وبقلق بالغ. ومنذ أن بدأت الأزمة، ما فتئنا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى وقف العنف وبدء حوار بهدف التوصل إلى حل توافقي، يحترم اتفاق أروشا، الذي أصبح يشكل الآن أكثر من أي وقت مضى البوصلة بالنسبة لنا ولجميع أصحاب المصلحة في بوروندي على السواء. وقد أوقفت فرنسا على الفور تعاونها الدفاعي والأمني مع بوروندي، كما يعمل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والوسطاء الأوغنديين بشأن هذه المسألة. وتقدم فرنسا دعمها الكامل لتشجيع الجهود الرامية إلى فتح حوار شامل للجميع مع الوساطة الأفريقية ودعت إلى فرض جزاءات أوروبية على ثلاثة أشخاص قريين من السلطة وعلى عضو في المعارضة المسلحة، وذلك من أجل زيادة الضغط على الأطراف المعنية. وقد بدأت المشاورات بين الاتحاد الأوروبي والسلطات البوروندية في بداية كانون الأول/ديسمبر. وفي جنيف، نجح الاتحاد الأوروبي في دفع مجلس حقوق الإنسان إلى تقديم طلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان لتقييم الحالة. وتثير الشهادات التي أدلى بها مختلف قطاعات السكان مخاوف من أن الحالة تزداد سوءا، وقد

وسائط الإعلام المستقلة، والذين وصفوا الظروف الصعبة جدا التي ما زالوا يحاولون في ظلها الاضطلاع بأنشطتهم المهنية؛ ومع العديد من ممثلي المعارضة السياسية، بما في ذلك من داخل الجمعية الوطنية والحكومة، والذين استمعنا منهم إلى انتقادات قاسية تماما؛ ومع أعضاء ما يسمى المعارضة الراديكالية، غير الممثلة في المؤسسات الرسمية، والذين رسموا صورة قائمة جدا للحالة السياسية والأمنية. وكان رأيهم أن أعمال إبادة جماعية تحدث بالفعل في بوروندي أو أنها على وشك الحدوث.

كما أتاحت لنا الفرصة للتحدث مع ثلاثة من الأعضاء الأساسيين في السلطات البوروندية والذين قدموا لنا، على عكس أولئك الذين أشرت إليهم للتو والذين وصفوا المشاكل السياسية والأمنية الخطيرة، صورة متفائلة ومشرفة جدا للحالة الراهنة. فقد عقدنا اجتماعا مع وزير خارجية بوروندي، السيد آلان نياميتوي، لمناقشة الجوانب السياسية والأمنية للحالة الراهنة وعلاقات بوروندي مع مختلف عناصر المجتمع الدولي - ممثلة في جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. واستقبلنا النائب الأول للرئيس البوروندي، غاستون سينديمو، في منزله لتبادل الآراء بشأن الحالة الأمنية والسياسية والعلاقات بين بوروندي والمجتمع الدولي.

وأخيرا، استضاف السيد بيير نكورونزيزا، رئيس الجمهورية، نقاشا مع بعثة مجلس الأمن في مقر إقامته في غيتيغا. وبعد أن استمع إلى ما لدى بعثة المجلس، تناول التطورات الأخيرة في بوروندي مشيرا إلى أنها ذات تأثير إيجابي ومُبشر على الحالة الراهنة في البلد. وأضاف أن التقارير التي ما فتئنا نطالعها في وسائط الإعلام الدولية خاطئة من وجهة نظره. ورحب باستئناف الحوار في كمبالا في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، مشيرا إلى أنه يعتبر رئيس الدولة في أوغندا هو الوحيد القادر على دعم العملية الجارية بين الأطراف البوروندية. وأكد الرئيس نكورونزيزا مجددا معارضته الشديدة لأي تدخل

يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير لعقد حوار غير رسمي مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بهدف تبادل وجهات النظر بين المجلسين حول عدد من القضايا ذات الأهمية، وتحديد الوضع في كل من بوروندي والصومال. وبالرغم من محدودية الوقت المتاح للمجلس في أديس أبابا، فقد تمكن أعضاء المجلس من إجراء حوار حقيقي ومفيد مع الشركاء الأفارقة. وأود في هذا الصدد أن أتوجه بالشكر للأمانة العامة، وكذلك لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي لما قدمه من دعم في عملية التحضيرات. كما أتقدم بالشكر لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة في نيويورك لإسهامهما في هذا الإطار، ولحكومة إثيوبيا لكرم الضيافة.

لقد استهل أعضاء المجلس أنشطتهم في أديس أبابا بالاستماع إلى إحاطة إعلامية من الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، السيد هايلي منكارايوس. وخلال هذا اللقاء، استعرض أعضاء المجلس الرسائل الأساسية التي نقلوها خلال زيارتهم لبوروندي وآراءهم في اللقاءات التي عقدوها مع الأطراف المختلفة خلال الزيارة. وقد قام السيد منكارايوس، من جانبه، بعرض وجهة نظره حول الوضع في بوروندي وقدم آراء متبصرة بشأن موقف الاتحاد الأفريقي والديناميات داخل مجلس السلم والأمن الأفريقي وفي الإطار الإقليمي الأوسع.

ومن جانب آخر، فقد أتاح اللقاء كذلك فرصة لتبادل الآراء حول الوضع في الصومال، وخصوصا حول العملية السياسية والانتخابات المقبلة والتحديات الأمنية التي تواجه البلد في ضوء التهديد الإرهابي المستمر الذي تمثله حركة الشباب. وقد تناولت المناقشات أيضا موضوعات تتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واتسم الحوار غير الرسمي

وجهت فرنسا وشركاؤها تحذيرات واضحة إلى السلطات والمعارضة الراديكالية.

وبناء على مبادرة من فرنسا، كما قلت، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥) الذي يدين العنف ويحث جميع الأطراف على فتح حوار، وذلك تحت طائلة فرض جزاءات. ويدعو القرار أيضا إلى تعزيز وجود الأمم المتحدة في بوروندي. وستواصل فرنسا تقديم الدعم للمبادرات الأفريقية في أديس أبابا وجنيف وبروكسل. وأخيرا، فإننا نشعر بالقلق إزاء ما تنهض إلى علمنا من إلقاء القبض في بوروندي على الصحفي الفرنسي جان - فيليب ريمي والمصور البريطاني فيليب مور. وندعو السلطات البوروندية إلى إطلاق سراحهما على الفور، مع العلم بأن ثمة جهود دبلوماسية جارية تحقيقا لهذه الغاية.

وكما قلت، فإن حقيقة أننا اضطررنا لزيارة بوروندي للمرة الثانية خلال أقل من عام تقف شاهدا على قلق المجلس وانخراطه، وهي تمثل مرحلة ضرورية في هذا الانخراط. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أننا سنجمع كل الدروس التي يمكن استخلاصها من الزيارة. وفي ضوء نتائج مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن نضطلع بمسؤوليتنا عن كسر دائرة العنف وتشجيع إطلاق حوار شامل للجميع حقا بين الأطراف البوروندية وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في بوروندي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل فرنسا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر الذي سيحيطنا علما بشأن زيارة مجلس الأمن إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

السيد أبو العطا (مصر): بداية، أود أن أعرب عن خالص الشكر للثقة التي أولها أعضاء المجلس لمصر من خلال تكليفها بالمشاركة في التحضير لهذه المهمة. وكما تعلمون، فقد قرر المجلس انتهاز فرصة توقفه في أديس أبابا

كما ركزت المناقشات أيضا على الحاجة لدعم استعادة الأمن وتوفير الحماية المناسبة للمدنيين في بوروندي. وقد حاز النشر المقترح لمائة من مراقبي حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي على اهتمام خاص، حيث سيتيح نشر هؤلاء المراقبين مراقبة الأوضاع بشكل أفضل، وسيوفر مدخلا بناء للانخراط مع الحكومة البوروندية.

فضلا عن ذلك، طالب عدد من أعضاء مجلس السلم والأمن الأفريقي مجلس الأمن باعتماد قرار تحت الفصل السابع للتصريح بنشر قوة أفريقية للوقاية والحماية في بوروندي. وبالمقابل، أعرب عدد من الأعضاء عن اقتناعهم بأن نشر هذه القوة دون موافقة حكومة بوروندي سيكون أمرا غير مفيد ويؤدي إلى نتائج عكسية. وقد خرج أعضاء المجلس من الحوار غير الرسمي بشعور بالثقة بأن مجلس السلم والأمن الأفريقي عاقد العزم على بذل كل الجهود لمعالجة الوضع في بوروندي. ولعل القمة الأفريقية، المنعقدة في أديس أبابا في ٢٩ كانون الثاني/يناير، ستمثل فرصة هامة لبلورة استراتيجية سياسية إقليمية سيكون بمقدور مجلس الأمن مساندة.

أما فيما يتعلق بالصومال، فقد استمع المجلسان إلى إحاطتين إعلاميتين من ممثلي المملكة المتحدة وإثيوبيا، حيث لاحظ المجلسان خلال الإحاطتين أن عام ٢٠١٦ سيكون عاما حاسما بالنسبة للصومال، وأن هناك حاجة لانخراط مستمر مع الأطراف الصومالية لتنظيم انتخابات نزيهة وذات مصداقية. وفي حين رحب كلا المتحدثين بالتقدم المحرز في الخطة الصومالية "رؤية عام ٢٠١٦"، فقد اتفقا على ضرورة تشجيع الأطراف الصومالية على التوصل إلى اتفاق بشأن النموذج الخاص بالانتخابات المرتقبة خلال العام الجاري من دون مزيد من التأخير.

كذلك أعرب ممثلا البلدين عن القلق إزاء التهديد المستمر الذي تمثله حركة الشباب الإرهابية للسلم والأمن في المنطقة.

بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالحيوية والتفاعل، بمشاركة بناءة من جانب أغلب أعضاء المجلسين. كما قدم رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومفوض السلم والأمن الأفريقي إسهامات قيمة في الحوار.

وفي هذا السياق، وقبل أن استعرض الخطوط الرئيسية للمناقشات، أود أن أتوجه بالشكر لأوروغواي على دورها كرئيس مشارك للحوار ولكل من فرنسا والمملكة المتحدة لتوليها افتتاح النقاش حول البندين اللذين تضمنهما جدول أعمال الحوار، وهما الوضع في كل من بوروندي والصومال. وأود أن أتوه إلى أن انعقاد هذا الحوار غير الرسمي قد لاقى ترحيبا من أعضاء المجلسين كخطوة هامة على صعيد تعزيز التعاون بين المجلسين في قضايا السلم والأمن ذات الاهتمام المشترك.

وفيما يتعلق ببوروندي، فقد أكد كثير من المشاركين خلال الحوار على الحاجة الملحة لمعالجة الوضع واستباق أي احتمالات للمزيد من التدهور، وطالبوا بتنسيق الجهود بين الشركاء الإقليميين والدوليين كافة في هذا الصدد. كذلك فقد اتفقت آراء أعضاء المجلسين على ضرورة إعطاء الأولوية لاستعادة الأمن وبدء حوار وطني حقيقي وشامل، يتيح التوصل لحل سياسي توافقي للأزمة الحالية. وفي هذا الصدد، أعرب أعضاء المجلسين عن دعمهم لجهود الوساطة الإقليمية التي تقودها أوغندا بالنيابة عن جماعة شرق أفريقيا. وفي نفس الوقت، أعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء ضعف التقدم المحرز في إطار الوساطة، واهتموا بالتعرف على وجهة نظر مجلس السلم والأمن بشأن طبيعة انخراط الأمم المتحدة في دعم جهود الوساطة الإقليمية من خلال دور المبعوث الخاص للأمين العام وفريق الدعم التابع للمنظمة الذي يتم نشره في بوروندي حاليا.

كما أشادا بالدور الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، معربين عن الأمل في أن يسهم مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال الذي أنشئ حديثا، في تسهيل دعم مستمر وأكثر فاعلية من جانب الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي. وفضلا عن هذا، فقد أعرب ممثل إثيوبيا عن قلق الاتحاد الأفريقي إزاء التحديات التمويلية التي تواجه البعثة منوها إلى أن البعثة تعمل في ظروف هي الأصعب والأخطر، وتقوم بذلك بناء على ولاية من مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أعرب عن تقديري لجميع أعضاء المجلس وللأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة على الطريقة التي أدوا بها مسؤولياتهم الهامة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أسلط الضوء على الترتيبات اللوجستية والتنظيمية التي يسرت تلك البعثة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠|٣٠.